

عملية أمنية واسعة لتحرير «البغدادية»... والعثور على منظومة اتصالات بتلال حمريين العبادي يتفقد القوات العراقية في صلاح الدين ويجري



تفقد رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي القوات المسلحة في محافظة صلاح الدين وقضاء بيجي وأطلع على سير العمليات الأمنية، في موازاة ذلك تواصلت المعارك مع «داعش» في أكثر من منطقة. وأطلقت في العراق عملية أمنية واسعة لتحرير بلدة البغدادي غرب الرمادي. العملية التي يشارك فيها مقاتلو العشرات أحرزت تقدماً كبيراً ولا سيما في منطقة الوضاحية القريبة من مركز محافظة الأنبار. وقد بدأت القوات بالفعل تحرير مناطق في غرب قضاء هيت في المحافظة. وقال المصطفى في حديث صحفي، «إن داعش قام بإعدام ثلاثة مدنيين وموظفين في مكتب انتخابات الأنبار، بعد إطلاق النار عليهم في إحدى ساحات المدينة».

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن «التنظيم أعدم هؤلاء بتهمة تزويد القوات الأمنية والطيران بأماكن تواجد العصابات الإجرامية داخل المدينة».

يذكر أن مدينة الفلوجة تخضع لسيطرة «داعش»، وتعاني أزمة أمنية وإنسانية كبيرة نتيجة سعي التنظيم لفرض رؤيته «المتطرفة» على جميع فواحي الحياة في المدينة، فيما تواصل الضربات الجوية على مواقعها في المدينة، وغالباً ما تسفر عن مقتل وإصابة عدد من عناصره. من جهته، أعلن قائد عمليات دجلة الفريق الركن عبد الأمير الزبيدي أن قواته عثرت على منظومة اتصالات وانترنت وأربعة أطنان من المتفجرات في مقر سري لجماعة «داعش» الإرهابية في تلال حمريين شمال شرقي بعقوبة.

ونقل موقع «السومرية نيوز» عن الزبيدي قوله إن «قوات أمنية مشتركة مدعومة بالحشد الشعبي عثرت، أمس، على منظومة اتصالات متعددة الأغراض وانترنت وحاسبات في مقر سري لتنظيم داعش جرى إنشائه تحت الأرض في عمق تلال حمريين، (80 كلم شمال شرقي بعقوبة)».

وأضاف الزبيدي، أن «القوات عثرت على أربعة أطنان من المتفجرات ومعسكر متكامل للتدريب بالإضافة إلى خنادق لسير المشاة مع وجود كرفانات متعددة وآليات ثقيلة متخصصة بعمليات الحفر»، مشيراً إلى أن «القوات سارت لأكثر من 15 كلم راجلاً للوصول إلى مقر داعش الذي جرى إنشاؤه حديثاً وفق المؤشرات الاستخباراتية المتوفرة لدينا».

يذكر أن القوات الأمنية المدعومة بالحشد الشعبي ومقاتلي العشرات وطيران الجيش والقوة الجوية العراقية ينفذون هجمات وضربات يومية تستهدف معقل «داعش» في الأنبار ومناطق أخرى، تسفر عن مقتل العشرات من عناصر التنظيم وتدمير العديد من مقار «داعش» في المقابل، كشف مصدر محلي في محافظة الأنبار، بأن تنظيم «داعش» قام بإعدام ثلاثة مدنيين وموظفين في مفوضية الانتخابات بتهمة تزويد القوات الأمنية عن أماكن تواجد عناصره بالفلوجة.

وقال المصطفى في حديث صحفي، «إن داعش قام بإعدام ثلاثة مدنيين وموظفين في مكتب انتخابات الأنبار، بعد إطلاق النار عليهم في إحدى ساحات المدينة».

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن «التنظيم أعدم هؤلاء بتهمة تزويد القوات الأمنية والطيران بأماكن تواجد العصابات الإجرامية داخل المدينة».

يذكر أن مدينة الفلوجة تخضع لسيطرة «داعش»، وتعاني أزمة أمنية وإنسانية كبيرة نتيجة سعي التنظيم لفرض رؤيته «المتطرفة» على جميع فواحي الحياة في المدينة، فيما تواصل الضربات الجوية على مواقعها في المدينة، وغالباً ما تسفر عن مقتل وإصابة عدد من عناصره. من جهته، أعلن قائد عمليات دجلة الفريق الركن عبد الأمير الزبيدي أن قواته عثرت على منظومة اتصالات وانترنت وأربعة أطنان من المتفجرات في مقر سري لجماعة «داعش» الإرهابية في تلال حمريين شمال شرقي بعقوبة.

ونقل موقع «السومرية نيوز» عن الزبيدي قوله إن «قوات أمنية مشتركة مدعومة بالحشد الشعبي عثرت، أمس، على منظومة اتصالات متعددة الأغراض وانترنت وحاسبات في مقر سري لتنظيم داعش جرى إنشائه تحت الأرض في عمق تلال حمريين، (80 كلم شمال شرقي بعقوبة)».

وأضاف الزبيدي، أن «القوات عثرت على أربعة أطنان من المتفجرات ومعسكر متكامل للتدريب بالإضافة إلى خنادق لسير المشاة مع وجود كرفانات متعددة وآليات ثقيلة متخصصة بعمليات الحفر»، مشيراً إلى أن «القوات سارت لأكثر من 15 كلم راجلاً للوصول إلى مقر داعش الذي جرى إنشاؤه حديثاً وفق المؤشرات الاستخباراتية المتوفرة لدينا».

هيومن رايتس: اعتقال الشيخ سلمان ومحاكمته «غير عادلة» في البحرين



طالبت منظمة العفو الدولية، أمس، السلطات السعودية بتجميد أحكام الإعدام التي تشوب النظام القضائي فيها. وقال المسؤول عن برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة، سعيد بومدوحة، إنه يتعين على السلطات في السعودية أن تعتمد بصورة عاجلة تجميداً رسمياً لتنفيذ أحكام الإعدام وتطبيق معايير دولية عادلة في جميع الدعاوى الجزائية، وخاصة أن الرياض أعدت 123 شخصاً دينوا بجرائم مختلفة منذ مطلع العام الحالي.

وفي تقرير بعنوان «القتل باسم العدالة: عقوبة الإعدام في السعودية»، نددت العفو الدولية بالعبء الذي تشوب النظام القضائي السعودي، خصوصاً أنه يستند إلى الشريعة الإسلامية ويغيب فيه القانون الجزائي، وهو ما يتيح للقضاء بقر واسع تفسير الجرائم والعقوبات، الأمر الذي يؤدي أحياناً إلى صدور أحكام «تعسفية».

وأضافت المنظمة فإن الإجراءات القضائية في السعودية تتم أحياناً بصورة متعسفة، إذ لا يتمتع المتهمون دوماً بحق الحصول على محام أو محاكمة علنية، ويتم انتزاع اعترافات بعضهم «تحت التعذيب»، أما إذا كان المتهمون أجانب لا يتقنون العربية فهم لا يحصلون دوماً على مترجمين.

وحسب المنظمة فإن السعودية أعدمت أكثر من 100 شخص في النصف الأول من عام 2015 مقابل 90 شخصاً أعدمتهم في الفترة نفسها من 2014، أي ما يعادل إعدام محكوم واحد كل يومين وغالبيتهم يقطع الرأس، مؤكدة أن غالبية من أعدموا في السنوات الأخيرة دينوا بارتكاب جرائم غير مميتة، فيما تعتبر الداخلية السعودية أن أحكام الإعدام تردع الجريمة.

طالبت منظمة العفو الدولية، أمس، السلطات السعودية بتجميد أحكام الإعدام مندة بـ «العبء» التي تشوب النظام القضائي فيها. وقال المسؤول عن برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة، سعيد بومدوحة، إنه يتعين على السلطات في السعودية أن تعتمد بصورة عاجلة تجميداً رسمياً لتنفيذ أحكام الإعدام وتطبيق معايير دولية عادلة في جميع الدعاوى الجزائية، وخاصة أن الرياض أعدت 123 شخصاً دينوا بجرائم مختلفة منذ مطلع العام الحالي.

وفي تقرير بعنوان «القتل باسم العدالة: عقوبة الإعدام في السعودية»، نددت العفو الدولية بالعبء الذي تشوب النظام القضائي السعودي، خصوصاً أنه يستند إلى الشريعة الإسلامية ويغيب فيه القانون الجزائي، وهو ما يتيح للقضاء بقر واسع تفسير الجرائم والعقوبات، الأمر الذي يؤدي أحياناً إلى صدور أحكام «تعسفية».

وأضافت المنظمة فإن الإجراءات القضائية في السعودية تتم أحياناً بصورة متعسفة، إذ لا يتمتع المتهمون دوماً بحق الحصول على محام أو محاكمة علنية، ويتم انتزاع اعترافات بعضهم «تحت التعذيب»، أما إذا كان المتهمون أجانب لا يتقنون العربية فهم لا يحصلون دوماً على مترجمين.

وحسب المنظمة فإن السعودية أعدمت أكثر من 100 شخص في النصف الأول من عام 2015 مقابل 90 شخصاً أعدمتهم في الفترة نفسها من 2014، أي ما يعادل إعدام محكوم واحد كل يومين وغالبيتهم يقطع الرأس، مؤكدة أن غالبية من أعدموا في السنوات الأخيرة دينوا بارتكاب جرائم غير مميتة، فيما تعتبر الداخلية السعودية أن أحكام الإعدام تردع الجريمة.

أنقرة وواشنطن توقعان اتفاقاً للتعاون الثنائي في محاربة «داعش»

لافروف يلتقي أعضاء لجنة متابعة لقاءات موسكو التشاورية



قال مصدر في وزارة الخارجية الروسية إن لجنة متابعة لقاءات موسكو التشاورية ستجتمع في العاصمة الروسية يوم الاثنين المقبل، كما سيستقبل وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أعضاء اللجنة.

وذكر المصدر في تصريح صحفي أمس أن ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسي ومبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط سيجتمع أيضاً مع أعضاء اللجنة المعنية بمتابعة نتائج لقاءات المعارضة السورية في موسكو.

وقال المسبق العام لهيئة التنسيق الوطنية المعارضة حسن عبد العظيم من جهته، أن «أفراد اللجنة سيصلون روسيا الأحد في 30 آب وسيجتمعون مع لافروف في اليوم التالي».

وكان بوغدانوف أعلن مؤخراً أن اللقاء المرتقب للجنة المتابعة سيشكل مرحلة مهمة في سياق الجهود التي تبذل لتسوية الأزمة السورية «عبر مساعي موسكو».

يذكر أن قرار استحداث لجنة خبراء لمتابعة استمرار المفاوضات جاء خلال الجولة الأولى من لقاءات موسكو التشاورية والتي جرت في كانون الثاني الماضي، وفي نيسان الماضي، جرت الجولة الثانية من المفاوضات.

وكانت موسكو قد أعلنت على لسان نائب وزير خارجيتها بوغدانوف أن الاستعدادات لمؤتمر «جنيف-3» بدأت، وذلك بعد أن توصلت موسكو والرياض إلى اتفاق في شأن التنسيق من أجل المساهمة في توحيد صف المعارضة السورية. وفي سياق هذه الجهود استقبلت موسكو منذ منتصف الشهر الجاري وفوداً مختلفة أطياف المعارضة السورية، كان أبرزها وفدا «الاتلاف المعارض» برئاسة خالد خوجة، ولجنة المتابعة لمؤتمر القاهرة برئاسة هيثم مناع.

وفي السياق، أكد الياس أوماخانوف نائب رئيس مجلس الاتحاد الروسي أن اللقاء المرتقب في جنيف لحل الأزمة في سورية يجب أن يتم بالضرورة بمشاركة جميع الممثلين عن المعارضة السورية.

وقال أوماخانوف خلال لقائه وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر في موسكو أمس أنه «من دون التمثيل الواسع لمجموع القوى السورية سيكون من الصعب تسوية الوضع لذلك ينبغي أن يضم اللقاء الذي سيعقد في جنيف أيضاً ممثلين عن المعارضة السورية الداخلية وبخلاف ذلك فإن معنى هذا اللقاء لن يكون كبيراً».

هذا وكان وقد ملتقى الحوار الوطني السوري قد دعا بعد لقاءه بوغدانوف، إلى لقاء تشاوري ثالث للمعارضة السورية في موسكو.

وقال حيدر وهو رئيس وفد معارضة الداخل، أن لقاء «موسكو-3» بات ضرورياً، نظراً إلى استحالة استئناف عملية جنيف في الظروف الراهنة.

وفي السياق، قالت ماريا زاخاروفا الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية أن أعضاء الوفد سيعقدون أيضاً لقاءات في مجلسي الاتحاد والدوما الروسيين وفي مجلس مفتي روسيا، إضافة إلى اللقاء مع قبائلي نغومكين منسق لجانة موسكو التشاورية في شأن التسوية السورية والمدير العلمي لمعهد الاستشراق في موسكو.

وقال فيصل عزوز، أحد أعضاء الوفد، «في لجنة متابعة الحوار هناك بعثي ومعارض وعضو برلمان وهناك ممثلون عن هيئات مجتمع مدني وقوى سياسية متعددة الانتماءات، ولكنها متفقة على القيم السورية وإثنا اليوم في حاجة إلى وقف نزيف الدماء».

اليمنيون يقتلون بالغايات والحصار... والصليب الأحمر يعلق عملياته مؤقتاً في عدن

مقتل جنود سعوديين وإسقاط طائرة استطلاع إماراتية

محافظة أبين والبيضاء جنوب البلاد. واستولت قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية على ثلاث مدرعات إماراتية ودمرت ثلاث آخريات خلال المعارك مع المسلحين التكفيريين والموالين للعدوان التي دارت في منطقة مكيراس بين محافظتي أبين والبيضاء جنوب البلاد.

كما أسقطت قوات الجيش واللجان طائرة استطلاع إماراتية كانت تحلق فوق المنطقة، ويقتل قائد «المسيرة» مشاهد للمدرعات الإماراتية المغنومة والأخرى المدمرة، إضافة إلى حطام طائرة الاستطلاع المروحية وهي إماراتية.

وقتل عدد من الجنود السعوديين وجرح آخرون في موقع المعمود العسكري في جيزان، فيما سجلت حالات فرار جماعي للحراس الموقع.

وعلى الأثر أقرت السعودية بمقتل إثنين من جنودها في «عملية عسكرية حدودية» عند الحدود مع اليمن، من دون أن توضح مزيداً من التفاصيل. ودعت مديرية الجيش اليمني واللجان الشعبية موقعي نهوقة والعشة في نجران بصواريخ الهكاتبوشا، ودمرت دبابة من طراز «براندلي» بالقرب من موقع الجابري العسكري السعودي.

في المقابل، شنت طائرات العدوان السعودي غارات عديدة على مديرية عيس في حجة، واستهدفت معسكر عيس بـ5 غارات أخرى.

نددت وزارة الصحة اليمنية بتجاهل المجتمع الدولي للوضع الصحي الكارثي في البلاد، وقال القائم بأعمال وزير الصحة العامة والسكان الدكتور غازي اسماعيل أن شبكة الخدمات الصحية في البين تآثرت في شكل كبير جراء العدوان السعودي وأن العديد من المستشفيات والوحدات الصحية توقفت عن العمل وأصبح غالبية المواطنين لا يحصلون على الخدمات الطبية والعلاج.

وتشكفت وزارة الصحة اليمنية وخلال مؤتمر صحفي عقد في صنعاء وحضره ممثلون عن منظمة الصحة العالمية، عن أرقام كبيرة من الاحتياجات الضرورية والصعوبات التي تعيق إيصال الخدمات الطبية لبعض محافظات اليمن بسبب استمرار القصف الجوي للعدوان.

فيما قال أحمد شادول ممثل منظمة الصحة العالمية في اليمن: «ما زلنا نناشد المجتمع الدولي بأن يقدم الدعم اللازم مادياً ولوجستياً من أجل تقديم الخدمات للمواطنين».

وتشير الإحصاءات إلى احتياج 15 مليون شخص للخدمة الطبية على امتداد اليمن.

مدياناً، اعترف الجيش السعودي بمقتل عدد من جنوده خلال المعارك على الحدود مع اليمن، في وقت أسقط الجيش اليمني واللجان الشعبية طائرة استطلاع إماراتية في منطقة مكيراس بين

الحملة الوطنية لإسقاط اتفاق الغاز مع العدو تعتمد الأحد المقبل

ستعقد الحملة مؤتمراً صحافياً الثلاثاء الموافق 1 أيلول، في مجمع النقابات المهنية، لإعلان عن موعد عقد المحكمة الشعبية، التي ستقام على مسرح مجمع النقابات ما بين الساعة 6 و8 مساءً في اليوم الذي سيعلن عنه. وتقدم الحملة مذكرة الحضور التي ستسلم يوم الاعتصام على كرتونة كبيرة بالإضافة إلى طباعة نسخ من بروشور الدعوة للمحكمة الشعبية، توزع أثناء الاعتصام.

ويتوقع أن يكون خبير الطاقة ميكا بولوبو ضمن الشهود الخبراء حيث يجري مداخلة عبر سكايب أثناء المحاكمة.

وسيسبق المحاكمة عرض مسرحي مدته 15 دقيقة كتهيئة للمحاكمة.

تنفذ الحملة الوطنية الأردنية لإسقاط اتفاق الغاز مع الكيان الصهيوني، اعتصاماً أمام شركة الكهراء الوطنية في عمان عند الساعة 1 وحتى الساعة 2 من يوم الأحد الموافق 30 آب الجاري، ويسبق الاعتصام تسليم مذكرات حضور لرئاسة الوزراء الأردنية، والشركة. وسيقام الاعتصام تحت شعار «الشعب يحاكم... طالب بمغول المسؤولين... غاز العدو احتلال».

وتشارك في الحملة الوطنية لإسقاط اتفاق الغاز مع الكيان الصهيوني، النقابات المهنية الأردنية، والأحزاب السياسية وبخاصة إئتلاف الأحزاب القومية واليسارية وبعض النواب الأردنيين ومجاميع شعبية ونشطاء.

الإمارات تؤجل محاكمة «شباب المنارة»



أعلنت وكالة الأنباء الإماراتية أن القضاء أجل محاكمة ما يعرف بـ«مجموعة شباب المنارة»، التي يلاحق عناصرها بتهمة السعي إلى إقامة «دولة خلافة».

وكانت المحكمة في أبو ظبي أجلت محاكمة 41 شخصاً، بالحقون بتهمة الانتماء لتنظيم إرهابي والسعي إلى إقامة «دولة خلافة» إلى تاريخ 28 أيلول المقبل، بحسب ما أفادت وكالة أنباء الإمارات.

وكانت النيابة العامة أعلنت مطلع الشهر الجاري إحالة أكثر من 40 شخصاً يشكلون ما يعرف بـ«مجموعة شباب المنارة»، إلى المحاكمة أمام المحكمة الاتحادية العليا بتهمة الانتماء إلى «تنظيم إرهابي»، وبهدف الإطاحة بالسلطة وإقامة «دولة خلافة» إسلامية.

وذكر النائب العام سعيد كبيش لوكالة الأنباء الإماراتية أن «المتهمين ينتمون لجنسيات عدة وبينهم إماراتيون»، مشيراً إلى أنهم كانوا يخططون للقيام بأعمال إرهابية وإقامة «دولة خلافة» مزعومة على نحو يتفق وأفكارهم التكفيرية المتطرفة، بحسب تعليقه.